# اثر الحصار الاقتصادي على التعليم في العراق ابان المدة(١٩٩٠-٢٠٠٣)

**أ.د.اناس حمزة مهدي الجيلاوي**
- كلية التربية الأساسية- جامعة بابل
bas954.sahar.a@uobabylon.edu.iq

**د.سحر عبدالسلام مهدي**
- كلية التربية الأساسية- جامعة بابل
basic.anas.hamza@uobabylon.edu.iq

تاريخ استلام البحث ٢٠٢٥/٢/٨ تاريخ قبول النشر ٢٠٢٥/٣/٢٠

**الملخص**

يتناول البحث اثر الحصار الاقتصادي على التعليم في العراق خلال المدة ١٩٩٠-٢٠٠٣, واشار البحث الى اهم الأسباب والدوافع لفرض العقوبات الاقتصادية على العراق, واثر ذلك على نظام التعليم, ومدى تراجع وتدهوره اثر تلك العقوبات, وتصمن البحث ثلاث محاور بحث المحور الأول في مقدمة في أسباب ودوافع الحصار الاقتصادي على العراق, بينما تناول المحور الثاني والثالث أوضاع التعليم في العراق خلال سنوات الحصار الاقتصادي, واعتمد البحث على العديد من المصادر المتنوعة, منها الأجنبية والعربية, فضلا عن الصحف الأجنبية, والتي اغنت البحث بالمعلومات المفيدة.

**الكلمات المفتاحية: التعليم, الحصار الاقتصادي, التعليم الابتدائي والثانوي.**

**المقدمة**

خضع العراق خلال المدة (١٩٩٠-٢٠٠٣) الى العقوبات الاقتصادي, بعد اجتياز القوات العراقية للأراضي الكويتية في اب ١٩٩٠, وبعد رفض الحكومة العراقية سحب قواتها من الأراضي الكويتية, فرض على العراق الحصار الاقتصادي, والذي كان له الأثر الواضح على الواقع السياسي والاقتصادي ولاسيما الاجتماعي, وخضع التعليم لتلك الظروف, والتي كان اثرها كبيرا في النظام التعليمي الابتدائي والثانوي في العراق خلال المدة المذكورة, ومن ذلك جاءت أهمية اختار الموضوع .

سلط البحث الضوء على أوضاع التعليم في العراق خلال المدة ١٩٩٠-٢٠٠٣, وطرحت عدة تساؤلات منها: ما أسباب ودوافع القرار الاممي بفرض العقوبات الاقتصادية على العراق؟ وهل لتلك العقوبات اثر في الواقع الاجتماعي العراقي؟ وما طبيعة نظام التعليم خلال المدة المذكورة؟ وهل اثرت تلك العقوبات في تطور النظام التعليمي في العراق؟

قسم البحث الى مقدمة وثلاث محاور, وخاتمة وقائمة مصادر, تناول المحور الاول الحصار الاقتصادي على العراق مقدمة في الأسباب والدوافع, ودرس المحور الثاني أوضاع التعليم الابتدائي والثانوي في العراق خلال المدة ١٩٩٠-٢٠٠٠, بينما بحث المحور الثاني في أوضاع التعليم الابتدائي والثانوي خلال المدة ٢٠٠٠-٢٠٠٣.

اعتمد البحث على عدد من الكتب والبحوث المنشورة في عدد من المجلات الاكاديمية، فضلا عن الصحف الأجنبية, والتي زودتنا بمعلومات مهمة عن التعليم في العراق خلال مدة الدراسة

**-المحور الأول: الحصار الاقتصادي على العراق مقدمة في الأسباب والدوافع**

تجيز المادة (٣٩ ) من ميثاق الأمم المتحدة لمجلس الأمن اتخاذ تدابير مثل العقوبات **"لحفظ السلم والأمن الدوليين أو إعادته إلى نصابهما"**؛ وذلك بعد ثبوت وجود ذلك الخطر, ولا يجوز فرض تلك العقوبات إلا على حكومة أو شبه حكومة أو كيان آخر ؛ ومن المستبعد أن يشكل السكان المدنيون العزل مثل ذلك الخطر, ولا يجب أن يعد الخطر موجود لاسباب سياسية خفيه ولابد أن يكون هناك قلق دولي حقيقي وراء فرض العقوبات, ولا يجوز فرضها؛ لدوافع سياسة اجنبية أو محلية لدولة أو لمجموعة من الدول, ولا يجوز فرضها ما لم يثبت وجود تهديد أو خرق للسلم أو فعل عدوان (الأمم المتحدة, مجلس الامن، كانون الثاني ٢٠٠١، الصفحات ١٠-٩).

ويمكن تفسير الحصار أو العقوبات على دولة ما بعدد من العناصر الرئيسية, أولا: تدبير دولي اقتصادي أي أنها عبارة عن إجراء أو تصرف دولي تقوم به منظمات دولية أو دول بشكل جمعي أو فردي في العلاقات الاقتصادية الدولية باستهداف المصالح الاقتصادية لدولة ما؛ لإجبارها على انتهاج سلوك معين في إطار ما تفرضه السياسة الخارجية الدولية من التزامات معينة على الدول أطراف المنظومة الدولية, ثانيا: تدبير دولي قصري, ويعد شكل من أشكال القصر وهو أقل عدوانية من الحروب التقليدية, وله اثارا على الواقع الإنساني للدولة التي يفرض عليها, وتشمل غالبا أربعة أنواع مختلفة من القيود التجارية المتمثلة في قيود على تدفق: (البضائع, الخدمات, الأموال, الرقابة على الأسواق), ثالثا: تدبير عقابي ويكون نتيجة لوقوع عدوان من الدولة الموقع عليها العقاب على العلاقات الدولية سواء السياسية أو الاقتصادية وهو بذلك يكتسب صفة شرعية؛ كونه يمثل رد فعل لتصرف مخل بالوضع الدولي (رضوان، ٢٠١٨، الصفحات ٧٨٢-٧٨٣).

كان هناك أسباب عدة لفرض الحصار الاقتصادي على العراق ومنها الأسباب الداخلية, وكانت تكمن في سياسة السلطة الدكتاتورية إذ حكم الرئيس السابق صدام حسين حكما سلطويا دكتاتوريا؛ وضع الشعب في حالة من الخوف الدائم والشك, وكان من أبرز سمات ذلك النظام هو التفرد بالقرار من خلال تعيين وإعفاء كبار الضباط والمسؤولين في الدولة (جواد و المنكوشي، ٢٠٢٢، الصفحات ٣٧٦-٣٧٩)

وشهد البلد تحولا على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي, اذ ذكر مساعد الأمين العام الأمم المتحدة دينيس هاليدي (Dennis Halliday), واصفا العقوبات التي فرصت على العراق ب"**الخطيرة**"؛ اذا اثرت على نظام الاسر العراقية بصورة خاصة؛ اذ ازداد عدد الاسر التي كان تحت رعاية والد او والدة, عادة ما كانت الأمهات تكافح وحدها, وازددت حالات الطلاق واضطرت أسر كثيرة إلى بيع منزلها وأثاث وممتلكات أخرى؛ لشراء أغذية فضلا عن فقدان المأوى, وارتفع معدل الجريمة وزادت الهجرة بشكل كبير (الأمم المتحدة, مجلس الامن، كانون الثاني ٢٠٠١، الصفحات ٧-٨)، واجه التعليم في ظل الازمة التي مر بها العراق ابان سنوات الحصار تحديات عدة, على الرغم من ان التعليم كان ذا أساس قوي خلال السنوات العشر التي سبقت مرحلة الحصار (الأمم المتحدة, مجلس الامن، كانون الثاني ٢٠٠١، الصفحات ٩-١٠).

كان التعليم والبرامج الاجتماعية الأخرى متقدمة خلال ثمانينيات القرن العشرين ، وكان وضع التعليم في العراق الأفضل مقارنة بعدد من الدول في المنطقة, ورغم اثار في المنطقة للحرب العراقية-الايرانية خلال المدة(١٩٨٠-١٩٨٨) على الموارد المتاحة ؛ الا ان العراق استمر في الحفاظ على نظام التعليم المجاني, وعلى جميع المستويات وكان قادر على توفير جميع المواد التعليمية والتدريسية اللازمة (UNESCO Fact Sheet, 2003).

لقد كان لحرب الخليج في المدة ١٩٩٠-١٩٩١ تأثير سلبي كبير على كافة القطاعات الاجتماعية والاقتصادية (UNICEF Mena Regional Office, 2014, p. 1)، بعد رفض الحكومة العراقية سحب قواتها من الكويت اثر اجتياح تلك القوات أراضي الكويت اقر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قرار رقم (٦٦١) عام ١٩٩٠؛ بفرض عقوبات اقتصادية صارمة, وبموجب ذلك القرار حظرت استيراد وتصدير أي شكل من أشكال المساعدات الخارجية (1990 )؛ (1999) فضلا عن المواد الغذائية الأساسية والأدوية, ولاسيما تصدير النفط، وعليه حرم العراق من مصدر رئيسي للإيرادات ووجد نفسه غير قادر على توفير الاموال الكافية لسد الاحتياجات الأساسية للمواطنين الأمر الذي أدى بطبيعة الحال إلى انخفاض حاد في الإنفاق الاجتماعي الإجمالي، الأمر الذي أدى إلى عجز في ميزانية التعليم استمر (Issa & Jamil, 2010, p. 363)؛ (Alwan, 2004, p. 24).

في غضون ذلك شنت دول التحالف بقيادة الولايات المتحدة الامريكية هجوما عسكريا مسلحا يوم ١٧ كانون الثاني ١٩٩١, واستمر لمدة (٤٢) يوما مصحوبا بحملة قصف شديدة, استخدم فيها مختلف أنواع الأسلحة الحديثة, اذ بلغت عدد الغارات التي شنت على العراق (١٠٩) الف غارة استهدفت فيها اكثر من( ٨٨٥٠٠) طن من المتفجرات, وكانت موجهة بشكل أساسي ضد الحياة المدنية في جميع انحاء العراق بغية مضاعفة الدمار الاقتصادي والنفسي للشعب العراقي في اذار من العام نفسه, وعليه واجه العراق ازمة إنسانية مروعة؛ جراء تدمير محطات توليد الطاقة الكهربائية ومنشئات تصفية المياه ومعامل تصنيع ابار النفط والمستشفيات وغيرها من الأهداف (2001)؛ (الأمم المتحدة, مجلس الامن، كانون الثاني ٢٠٠١، الصفحات ٣-٤).

وبعد انسحاب العراق من الكويت رغم ان قوات التحالف الدولي كان شعارها تحرير الكويت؛ إلا إن الواقع برهن غير ذلك والحقيقة كان الهدف هو استدراج العراق ومن ثم تحقيق أهدافهم من خلال فرض القرارات الأممية التي كانت تحمل أهدافا عدة, وكان الحصار قد استهدف الشعب العراقي لا السلطة العراقية, وذلك ما صرح به الرئيس الأمريكي بيل كلنتون(Bill Clinton) في تشرين الثاني ١٩٩٨ بأن الهدف من الحصار هو تغيير النظام وليس كما أقرت الأمم المتحدة؛ وهو تخليص العراق من جميع اسلحة الدمار الشامل (جواد و المنكوشي، ٢٠٢٢، الصفحات ٣٧٦-٣٧٩).

إن التعليم، كما أقره الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، هو **"حق أساسي من حقوق الإنسان وضروري لممارسة جميع حقوق الإنسان الأخرى. وهو يعزز الحرية الفردية وتمكين الفرد ويحقق فوائد إنمائية مهمة"**, اثر حرمان الشباب من التعليم على مستقبل البلاد؛ مما جعلهم أكثر عرضة للأمية والفقر والبطالة والجريمة وسوء الصحة, ومن المعروف أن عددا من الاضطرابات النفسية ترتبط بالأعراض المذكورة أعلاه لتأخر النمو, وان تلك التداعيات ممكن ان تلازم ذلك الجيل ولسنوات، إن لم يكن لأجيال بعد حدوث الاضطراب (Andrew J. Farjo, 2011, p. 5).

في غضون ذلك تعرضت المؤسسات التعليمية للتدمير؛ اذ تعرضت المدارس والجامعات العراقية للقصف والتدمير, ووفقاً لتقرير صادر عن معهد القيادة الدولية التابع لجامعة الأمم المتحدة في الأردن، تعرضت نحو( ٨٤٪) من مؤسسات التعليم العالي في العراق للحرق والنهب والتدمير تحت الاحتلال, أن نحو (٢٠٠٠)مختبر كان تحتاج إلى إعادة تجهيزها، فضلاً عن شراء وتركيب( ٣٠) ألف جهاز حاسوب في مختلف أنحاء البلاد" .لقد تعرضت المباني للحرق والنهب (UNESCO Fact Sheet, 2003).

وفقًا لخدمات التعليم العالمية انخفض معدل الالتحاق بالمدارس في مطلع التسعينيات بشكل كبير منذ خفض تمويل التعليم, وعلاوة على ذلك، أجبرت الظروف الاقتصادية الأطفال على العمل مما تسبب في تدهور نظام التعليم في العراق تدريجيا بعد حرب الخليج الأولى والحصار، مما أجبر العديد من الأسر على الشعور بعدم وجود فائدة من التعليم بسبب نقص الرواتب مما دفع العديد من الطلاب إلى ترك المدارس والجامعات, وفضل العديد من الطلاب ترك الدراسة والعمل من اجل الحصول على دخل لتحسين اوضاعهم المعيشية

(Issa & Jamil, 2010, p. 363)؛ ( 1990)؛ (1999)

**-التعليم الابتدائي والثانوي خلال المدة ١٩٩٠-٢٠٠٠**

التعليم الأساسي في العراق اثني عشر عامًا, كانت الدراسة الابتدائية إلزامية و لست سنوات , وان غالبية المدارس الابتدائية غير مختلطة, وكانت المدارس المختلطة, فإنها تفصل الاناث عن الذكور في الواجبات المدرسية في الفصول الدراسية أو في مقاعد الفصول الدراسية, وأثناء الاستراحة والأنشطة الرياضية, و يجب على التلاميذ اجتياز مجموعة من الاختبارات المركزية الشاملة الموحدة للانتقال إلى المرحلة المتوسطة, والتي تستمر ثلاث سنوات, وتكون جميع المدارس للبنات فقط أو مدارس للبنين فقط, ويجب على الطلاب اجتياز مجموعة من الامتحانات المركزية الشاملة للانتقال إلى المرحلة الإعدادية, وتكون الدراسة في الاخيرة ثلاث سنوات, وكانت الدارسة في السنة الأولى في مرحلة الإعدادية دراسة عامة, وفي السنة الثانية والثالثة، يجب عليهم اختيار أحد المسارات التالية: المسار العلمي، والمسار الأدبي, , فضلا عن الدراسة المهنية (Alwan, 2004, p. 16).

كان نظام التعليم في العراق يتفوق إحصائيًا على جيرانه من حيث إمكانية الوصول ومحو الأمية والمساواة بين الجنسين, ورغم ذلك، فإن ما يقارب الثلاثة عقود من الحروب والعقوبات القاسية والحصار؛ اثرت على الواقع التعليمي في العراق, اعتمد المنهج الدراسي في العراق على الأنماط الغربية ولكنه تضمن أيضًا تعليمًا دينيًا, وكانت لغة التدريس هي اللغة العربية .(Issa & Jamil, 2010, p. 364)

كان نصيب التعليم مايقارب (٥٪) من ميزانية الدولة في عام ١٩٨٩, وقدر صندوق الأمم المتحدة للطفولة نسبة المتعلمين مايقارب ال٩٠٪, ووصل عدد المسجلين بالمدارس الثانوية(٧٥٪) فضلا عن ذلك وفرت الحكومة المنح الدراسية للطلبة الذين كان دخلهم محدودا؛ الا ان ذلك الوضع تغير بعد عام ١٩٩٠, ليصل ال( ٦٦٪) من المسجلين (رضوان، ٢٠١٨، صفحة ٨١٣).

شهدت سنوات الحصار خلال المدة (١٩٩٠ - ٢٠٠٣) والتي فرضت على العراق؛ نتيجة لاجتياح القوات العراقية الكويت في آب ١٩٩٠، تدهوراً في البنية التحتية للبلاد بصورة عامة, و والنظام التعليمي بصورة خاصة, وعليه تراجعت مؤشرات التنمية، وتضاءل تمكين الأفراد، وتقلصت فرص الحصول على المعرفة والتعليم (Ilham Makki, 2023, p. 8).

تلقى العراق خلال المدة(١٩٩٢-١٩٩٧) مساعدات في إطار برنامج الأمم المتحدة الإنساني المشترك, وشاركت اليونسكو في ذلك من خلال التدخل في إعادة تأهيل المدارس وتزويدها بالاثاث والمواد التعليمية؛ الا ان أن تدخل الأمم المتحدة لم يلب الاحتياجات الكبيرة للبلاد, وعليه وبموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة أنشأت الأمم المتحدة برنامج النفط مقابل الغذاء, كان البرنامج بمثابة تدبير وسيط لتزويد العراق بإمكانية بيع النفط مقابل تمويل شراء السلع الإنسانية بما في ذلك اللوازم المدرسية, ومختلف الأنشطة المسموح بها من قبل الأمم المتحدة في العراق (2000)؛ (UNESCO Fact Sheet, 2003).

على الرغم من أن برنامج النفط مقابل الغذاء اقترح في نيسان ١٩٩٥؛ إلا انه دخل حيز التنفيذ في كانون الاول ١٩٩٦، بعد توقيع مذكرة التفاهم بين الأمم المتحدة وحكومة العراق منذ ٢٠ أيار ١٩٩٦ وبموجب الاتفاق، سُمح للعراق ببيع النفط، ووضع العائدات على حساب محظور -حساب احتفاظ بالضمانات تحت ادارة الأمم المتحدة- استخدم لتمويل السلع, وصدر النفط العراقي لأول مرة في ظل البرنامج في كانون الاول ١٩٩٦، وصلت الشحنات الأولى من المساعدات الإنسانية في اذار ١٩٩٧, وكانت حكومة العراق مسؤولة عن التنفيذ في المحافظات الخمس عشرة الوسط والجنوب، والأمم المتحدة، نيابة عن الحكومة، لتنفيذه في ثلاث محافظات كردستان العراق: دهوك، السليمانية، وأربيل, وبموجب شروط البرنامج، اقتصر دور الأمم المتحدة في المركز والجنوب على مراقبة تنفيذ الاتفاقيات والمعاهدات الدولية, وكانت العائدات من برنامج النفط مقابل الغذاء بمثابة شريان حياة رئيسي لغالبية سكان العراق ولعبت دوراً في مؤشرات التنمية البشرية, ولاسيما التعليم (Andrew J. Farjo, 2011, pp. 11-13)

ومع بدء برنامج النفط مقابل الغذاء في عام ١٩٩٧، وصلت بضائع بقيمة (٥٦١) مليون دولار إلى البلاد لمؤسسات وزارة التربية والتعليم, كانت الحصة المخصصة لقطاع التعليم في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء محدودة, وبلغت في بادئ الامر( ١٢ )مليون دولار ، حتى حزيران ١٩٩٨, وعندما حدد سقف مبيعات النفط رفعت العائدات والأسهم المخصصة لقطاع التعليم وبلغت( ١٨٠) مليون دولار, وبلغ حجم الإنفاق السنوي (١,٥) مليار دولار مخصصة للوازم المدرسية للمركز والجنوب، ومثل التعليم متوسطًا تراكميًا قدره (٣,٦)% , و( ٤٪ ) من مخصصات التعليم, (٢,٤ مليون دولار) مخصصة لإعادة تأهيل البنية التحتية، اذ تدهورت حالة معظم المباني المدرسية في الوسط الجنوب إلى حد كبير, وأن(٨٣٪) من المباني المدرسية (٨٦١٣ من أصل ١٠٣١٦) عانت من أضرار هيكلية, واحتاجت (١٧٥٣ ) مدرسة أخرى إلى إعادة تأهيل فوري وعملت معظم المدارس في نوبتين أو ثلاث (خالد، ٢٠٢٣، صفحة ١٥٥)؛ (رضوان، ٢٠١٨، الصفحات ٨١٤-٨١٥).

كان وضع المرأة التعليمي في العراق افضل بكثير من وضعها من العديد من الدول في الشرق الاوسط، ودل على ذلك, قدم العراق تقريره الثاني والثالث إلى اللجنة التي عرضت تنفيذ اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة (سيداو) في عام

١٩٩٨, وضمن قانون العمل الذي صيغ منذ عام ١٩٧١ للمرأة تكافؤ الفرص في التوظيف الحكومي، ومثلت النساء (٦٥٪ ) مجموع المعلمين في كل من المرحلتين الابتدائية والثانوية (Issa & Jamil, 2010, p. 364).

وشهد العراق خلال سنوات الحصار تراجعا ملحوظا في التقدم الذي احرزه في مجال محو الامية, ووفقا لتقارير اليونسيف في عام ١٩٩٨, ان نسبة الامية ارتفعت من (٢٠٪) الى (٤٠٪) منذ عام ١٩٨٩ حتى عام ١٩٩٧ (خالد، ٢٠٢٣، صفحة ١٥٨). وذلك دليلا واضحا على تأثير العقوبات الاقتصادية على الواقع الفكري والتعليمي في العراقي

كانت وزارة التربية والتعليم مسؤولة عن إدارة وتنفيذ تعليم رياض الأطفال، و التعليم الابتدائي والثانوي، بما في ذلك تدريب المعلمين، و معاهد الفنون الجميلة والتعليم التقني/المهني, ووفقا للمرسوم رقم (٣٤) لسنة ١٩٩٨ , والذي نص على إنشاء وتشكيل هيكلية وزارة التعليم، وشملت تلك الهيكيلة: مكتب الوزير، ومكاتب وكلاء الوزارة، والقسم التشريعي، و(١٨) مديرية عامة للتعليم والمعاهد, والمديريات العامة والمعاهد المركزية؛ وهي: المديرية العامة للتخطيط التربوي • الإدارة العامة للتعليم الأساسي والثانوي ورياض الأطفال• المديرية العامة للتعليم الثانوي • المديرية العامة للتربية البدنية • المديرية العامة للشئون الإدارية والمالية• الإدارة العامة للبرامج المدرسية• المديرية العامة للتفتيش والإشراف على التعليم• الإدارة العامة للتقييم والامتحانات• المديرية العامة للانتاج التربوي والاعدادي• المديرية العامة للعلاقات الثقافية• المديرية العامة لتدريب المعلمين والتوجيه والتطوير• المديرية العامة للتعليم المهني• المديرية العامة لتكنولوجيا المعلومات• المديرية العامة للتقنيات التربوية• معهد التدريب والتطوير التربوي• المديرية العامة للتربية الكردية• مركز البحوث والدراسات التربوية• الإدارة العامة للتعليم المسائي والتعليم الخاص (UNESCO, 2003, pp. 9-10).

وارتبطت بتلك المديريات لجان عليا لإدارة سياسة وزارة التربية والتعليم, فضلا عن ذلك ارتبط بوزارة التربية والتعليم( ٢١) مديرية تربية وتعليم لكل محافظة مديرية، باستثناء بغداد التي ضمت أربع مديريات, وهي مكاتب إقليمية على رأسها مدير عام, وتمتعت تلك المديريات بخدمات فنية وإدارية مماثلة لتلك الموجودة في مركز الوزارة, وكانت مسؤوليتها تنفيذ ومراقبة السياسات التعليمية و البرامج التعليمية والتوظيف وإدارة الموارد البشرية للموظفين, والمعلمين والإشراف على المدارس، وإعداد المباني المدرسية اللازمة، وادارة المدارس من قبل مديري المدارس ومعاونيهم ، وكانت وزارتي التربية والتعليم العالي مسئولتان عن التطوير وتنفيذ المناهج المدرسية, ضمن وزارة التربية والتعليم، اللجنة العليا لتطوير برامج المدارس والوسائل التعليمية المراجعات مسؤولة عن التخطيط والتصميم والموافقة والمراجعة وتقوم اللجنة أيضا بإقرار الكتب المدرسية وأدلة المعلمين تتكون اللجنة المذكورة من أعضاء مديريات التربية والتعليم وعدد من الخبراء الجامعات العراقية (UNESCO, 2003, pp. 10-13).

انخفض مستوى التدريس في التعليم الابتدائي في تسعينيات القرن العشرين، وأدت هذه الظروف الاقتصادية إلى منع بعض الاسر ولاسيما ذوي الدخل المحدود والفقراء من إرسال أطفالهم إلى المدرسة, و دفعت تلك الظروف بعض

الأطفال إلى ترك المدرسة في وقت مبكر, وكان المعلمين غير راغبين بالاستمرار بوظائفهم, والمناهج القديمة والاكتظاظ, فضلا عن نقص اللوازم المدرسية, وكان التواصل بين أولياء الأمور والمعلمين ضعيفا، وكانت أساليب التدريس المتبعة في الاعتماد على المحاضرات دون التركيز على التحليل أو التركيب أو أشكال أخرى من تطبيق المعرفة, ولم يتم تشجيع الابتكار والمبادرات لتحسين جودة التعليم (Alwan, 2004, pp. 29-30)؛ (Issa & Jamil, 2010, p. 364).

وفي ظل استمرار معانات الحصار الاقتصادي على العراق؛ ازداد عدد الأطفال الذين تركوا الدراسة, وغدوا متسولين في الشوارع، وكانوا يعملون بتلميع الأحذية وبيع المناشف الورقية-الاعمال الأكثر شيوعا بين الأطفال-، في محاولة لكسب لقمة العيش, وأشارت دراسة استقصائية أجريت في عام ٢٠٠٠ إلى أن (٧٦,٣)% من الأطفال الذين تراوحت أعمارهم بين( ٦ -١١ )عامًا استمروا بالدراسة في المرحلة الابتدائية، بينما (٢٣,٧٪) من الأطفال في نفس العمر لم يلتحقوا بالمدرسة, وكان الوضع أسوأ في المناطق الريفية, و كانت التفاوت بين الجنسين أقل في المناطق الحضرية, ونتيجة لترك عدد من المعلمين المؤهلين الوظيفة؛ نتيجة للوضع الاقتصادي, عوض ذلك النقص من خلال تعيين المعلمين الأقل كفاءة, ووصل عددهم إلى ذروته خلال عامي (١٩٩٥-١٩٩٦) بينما بدأت معدلات البطالة في الارتفاع مرة أخرى في عامي (١٩٩٩-٢٠٠٠) (UNESCO , 2003, p. 16).

**-المحور الثالث: أوضاع التعليم في العراق خلال المدة(2000-٢٠٠٣)**

استمرت معاناة الطلبة العراقيين في ظل الحصار الاقتصادي, ولم يستطع برنامج النفط مقابل الحصار سد النقص الكبير في الموات التعليمية, مع عجز الحكومة العراقية في مواجهة تلك الازمة, واشارت الصحيفة الهندية **" The Times"** في مقالها الصادر بتاريخ ١٧ شباط ٢٠٠٠, بان حاجة الطلبة العراقيين لم تقتصر على الوازم المدرسية فحسب, وكانوا يجلسون كل أربعة طلاب في مقعد مخصص لطالبين فقط, وكان اغلبهم لا يملكون سوى قطعة من الخبز وكوب من الشاي(2000) .

عبر الخبير التعليمي في اليونسيف بيتر باكلاند(Peter Buckland) عن انطباعه الأول عند زيارته للعراق في عام ٢٠٠٠, قائلا: **"ان هذا النظام المتطور تم تصميمه على افتراض توفر موارد وفيرة, وانه دمر بسبب انهيار الموارد"** (2000)، وحتى التاريخ المذكور لم يخصص برنامج النفط مقابل الغذاء سوى (٢٣) مليون دولار للتعليم, وكان شرط ان تنفق على السلع والمواد التعليمية, بينما كان هناك حاجة ملحة للنقد لتدريب المعلمين, رغم قيام اليونسيف بإعادة تأهيل اكثر من (٣٠٠) مدرسة منذ عام ١٩٩٧, والتخطيط ل(١٠٠) مدرسة أخرى حتى عام ٢٠٠٠(2000) .

بدأ العراق مع بداية العام الدراسي ٢٠٠٠-٢٠٠١ فرض رسوم على الطلبة لحضور الفصول الدراسية في المدارس العامة, وقال مسؤول في وزارة التربية والتعليم ان الرسوم السنوية فرضت من اجل الحفاظ على المباني, ولزيادة رواتب

المعلمين, ولشراء الطباشير والسبورات, وتلك الرسوم معتمدة على عمر الطالب (2000),تراوح من دولار امريكي سنويا لكل طالب (2000)، وكان على أولياء الأمور ممن يرغب بإعادة أولاده دفع ثمن اللوازم المدرسية الخاصة بهم (2001).

في غضون ذلك ذكرت صحيفة"**The Naples Daily News** " الامريكية في ٩ أيلول ٢٠٠١ في مقال جاء فيه **" على الرغم من ان الفصول الدراسية لا تزال مجانية على المستوى الجامعي, الا ان المدارس الحكومية تعتمد الان على الإباء لتغطية العديد من التكاليف حيث تكافح البلاد مايقارب من ١١ عاما من العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الأمم المتحدة. يمكن للعراق استيراد الامدادات التعليمية بموجب برنامج النفط مقابل الغذاء التابع للأمم المتحدة"** (2001). وأشار المقال الى ان الأمم المتحدة القت باللوم على الحكومة العراقية لانها لم تستطيع النجاح في تقديم طلب واحد بين كانون الثاني وحزيران عام ٢٠٠١, بينما وضحت الحكومة العراقية أسباب رفض الطلبات للحصول على الامداد ومنها أقلام الرصاص بسبب مخاوف الأمم المتحدة من إمكانية استخدام تلك المواد لتصنيع الأسلحة (2001).

كان الوضع الاقتصادي سبب في ترك العديد من الأطفال المدرسة وهم في سن (٩-١٠) سنوات, وفي غضون ذلك بدأت وزارة التربية والتعليم وبالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة برنامجا نهاية شهر اب ٢٠٠١, يقضي بمطالبة الاسر العراقية تسجيل اطفالها في المدارس او مواجهة العقوبات, والتي تراوحت بين فرض الغرامات والسجن, وقال وزير التربية والتعليم فهد سالم الشكرة في مطلع أيلول من العام نفسه, بان الحكومة العراقية زودت الطلاب بالدفاتر والممحاة واقلام الرصاص والمبراة مقابل نصف سعر الشارع (2001)؛ (2001).

خلال عامي (٢٠٠٠-٢٠٠١) كان هناك (٣٨٠٩) مدرسة ثانوية في العراق، منها (٣٠٥١) مدرسة في وسط وجنوب البلاد, وزادت بنسبة (١٢٪)مقارنة بعام ١٩٩١, ومع ذلك، فإن حالة المباني المدرسية تدهورت بشكل كبير على مدى السنوات العشر الماضية؛ لأن الحكومة العراقية لم تكن غير قادرة على تمويل أعمال إعادة التأهيل وإعادة الإعمار الكبرى, كانت بعض المدارس متهالكة للغاية؛ اذ لم يكف إعادة تاهيلها, وانما الى إعادة بنائها, وأشارت وزارة التربية والتعليم إلى أن هناك حاجة إلى تشييد(٦٦٤٨) مبنى مدرسيًا جديدًا للتعليم الابتدائي والثانوي، وأن (٢٥٧٣) مبنى مدرسي بحاجة إلى إعادة تأهيل، وأن (٣،٣٦٧)بحاجة إلى الإصلاح, كان مايقارب ثلث المدارس الثانوية ذات نظام زمني مزدوج, وذلك يعني أن مبنى المدرسة المسمى **"المدرسة المضيفة"** يسمح لـ **"مدرسة الضيوف"** باستخدام مرافقها بالتناوب معها, مثلا: مدرسة البنات تشغل المدة الزمنية الصباحية (من ٨ صباحًا إلى ١٢ ظهرًا) ومدرسة الأولاد تشغل المدة الزمنية من الساعة( ١ ظهرًا إلى الساعة ٥ مساءً), وكل مدة زمنية لها وقتها الخاص ومعلميها ومديرها الخاص, على أية حال، اضاف نظام المشاركة ضغطًا كبيرًا على البنية التحتية والمعدات المدرسية والتي كانت تعاني من سوء الخدمات, كانت الدولة في ظل الحصار تلجأ الى توفر جميع الكتب المدرسية والمواد التعليمية ، والأثاث والمعدات المستخدمة عادة في المدارس, وأدت العقوبات إلى إعاقة قدرة الحكومة على تلبية تلك الاحتياجات بشكل كبير, ومع ذلك، وبفضل برنامج النفط مقابل الغذاء، تمكنت وزارة التعليم من: على مدى السنوات السبع الماضية توفير ما يقارب من (٣٠٪) من المواد التعليمية اللازمة،( ٦٣٪) من المكاتب, فضلا عن معدات الترفيه (2002).

اما التعليم التقني والمهني التعليم المهني هو جزء من نظام التعليم الثانوي, ويمكن للطلبة العراقيين اختيار القسم المهني الثانوي بعد الدورة المتوسطة بدلاً من الاستمرار في المنهج الجامعي العام, و تهدف المدارس المهنية إلى غرس

المهارات المهنية والفنية لإعداد الطلاب لدخول المهن المختلفة بعد تخرجهم, وتستمر الدورة المهنية لمدة ثلاث سنوات، وتنتهي بالامتحانات (Alwan, 2004, p. 17)، يمكن لأولئك الذين يحصلون على أفضل الدرجات (أعلى ١٠٪) المتابعة الدورات في المعاهد التقنية للحصول على الشهادات انخفاض حاد في التسجيلات بلغ إجمالي عدد الملتحقين بالمدارس المهنية في عامي (٢٠٠٠-٢٠٠١) (٦٥٧٥٠) طالباً، منه (61,861) في الوسط والجنوب, بينما اخذ تسجيل الطلبة في تلك المعاهد بالتراجع خلال السنوات العشر؛ اثر الظروف الاقتصادية الصعبة, وتوقف العديد من المعامل والمصانع الوطنية, وانخفاض الرواتب مقابل تدهور العملة الوطنية, كان المركز وفي جنوب العراق، ( ٢٣٦ ) مدرسة مهنية فقط مقارنة بـ (٣٠٥١ ) مدرسة ثانوية (UNESCO, 2003, pp. 36-39).

وقد كشف مسح للمعارف أجري في عام ٢٠٠٢ على عينة ممثلة على المستوى الوطني تتألف من( ٣٥١٠ )أسرة أن (٦٢٪) من النساء في سن (١٥) عامًا فأكثر يستطعن القراءة بسهولة (٧٦٪) في المناطق الحضرية و(٥٧٪) في المناطق الريفية (Alwan, 2004, p. 25) .

أنشأت اليونسكو في نهاية عام ٢٠٠٢، مركزًا للموارد في مقر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بغداد, كان يحتوي على مجموعة من المواد المهنية والتقنية وغيرها من الموارد التعليمية/التدريسية, ووزعت تلك المواد على الجامعات والكليات التقنية ومعاهد تدريب المعلمون وبعض المدارس الثانوية, وصمم المركز لتعزيز أنشطة المعلومات والتعليم والاتصال في المجالات ذات الصلة بالتعليم, وشملت برامج اليونسكو الدولية، العمل على تعزيز ثقافة السلام والتراث العالمي بين الشباب, و الاهتمام بقضايا المياه والبيئة, فضلا عن ذلك دعم وتطوير الأنشطة التعليمية غير الرسمية على مستوى المجتمع, وعلى الرغم من تلك الصعوبات، ظل التعليم مجانيًا على جميع المستويات وبحلول عام ٢٠٠٢، تمكنت الوزارة من توفير مايقارب (٢٥٪) من الكتب المدرسية التي كانت المدارس-اولية وثانوية- بحاجة لها , وتم طباعة(٢٥٪) منها في الأردن, وتم سد النسبة المتبقية البالغة و(٥٠٪)من خلال إعادة استخدام الكتب المستخدمة (UNESCO, 2003, pp. 13-15).

ولا تتوفر بيانات عن ميزانية التعليم في تسعينيات القرن العشرين، ولكن المعلومات المستمدة من برنامج النفط مقابل الغذاء كشفت عن أن ما يزيد على( ٧٠٠ )مليون دولار أميركي قد تم توفيرها لقطاع التعليم في شكل سلع ولوازم ومشاريع منذ بداية البرنامج, ولم تتمكن الموارد التي تم الحصول عليها من خلال برنامج النفط مقابل الغذاء حتى من تلبية الحد الأدنى من متطلبات صيانة القطاع، ولم السيولة النقدية متوفرة لجنوب ووسط العراق لتغطية النفقات الأساسية المتكررة, ووفقاً لتقارير اليونسيف ، اشارت البيانات المالية من برنامج المساعدة المالية للأسر المعيشية إلى أن حصة قطاع التعليم من بين القطاعات الاجتماعية الثلاثة، الصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي، كانت أقل بكثير من حصة القطاعين الآخرين, وانخفضت رواتب المعلمين، التي لم تكن مشمولة ببرنامج المساعدة المالية للأسر المعيشية وتسبب ذلك الوضع في ترك عدد كبير من المعلمين للمهنة أو السفر إلى الخارج وفرضت قيود شديدة على تدريب المعلمين وتطوير المناهج الدراسية, وتم فرض رسوم التسجيل وجمع الأموال اللازمة لشراء اللوازم المدرسية من أولياء الأمور, وعلى مدى السنوات (١٩٩٣-٢٠٠٢) أفادت نفس المصادر أن متوسط الإنفاق السنوي على الطالب الواحد بلغ نحو (٤٧)دولاراً أميركياً، ممولاً إلى حد كبير من برنامج النفط مقابل الغذاء, وفشل هذا البرنامج في تلبية الاحتياجات الأساسية للأطفال وخاصة في مجال التعليم (2000)؛ (Alwan, 2004, p. 15).

جدول إحصاءات المدارس العراقية -المركز المرحلة الابتدائية :عدد المدارس و أعضاء المؤسسة التعليمية والطلاب المسجلين (NICEF MENA Regional Office, 2014, p. 97).

جدول رقم(١)

| العام الدراسي | عدد المدارس | | | | عدد أعضاء هيئة التدريس | | | عدد الطلاب المسجلين | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الأولاد | البنات | مختلط | المجموع | الأولاد | البنات | المجموع | الأولاد | البنات | المجموع |
| ١٩٨٩-١٩٩٠ | ٧٥٩ | ٤٧٢ | ٦،٤٢٤ | ٧،٦٥٥ | ٣٨،٦١٨ | ٨٤،٨٣٢ | ١٢٣،٤٥٠ | ١،٥٤٦،٩٦١ | ١،٢٣٤،٤٠٩ | ٢،٧٨١،٣٧٠ |
| ١٩٩٠-١٩٩١ | ٨١٠ | ٥٣٦ | ٦،٦٧٢ | ٨،٠١٨ | ٣٥،٤٥٦ | ٨٣،١٢٦ | ١١٨،٥٨٢ | ١،٦٠٠،٩١٢ | ١،٣١٢،٥٤٠ | ٢،٩١٣،٤٥٢ |
| ١٩٩١-1٩٩٢ | ٨١٠ | ٥٥٢ | ٦،٦١٨ | ٧،٩٨٠ | ٣٤،٤٣٤ | ٨٥،٦٢٩ | ١٢٠،٠٦٣ | ١،٥٥٦،٩٧٢ | ١،٢٦٧،٥٨٤ | ٢،٨٢٤،٥٥٦ |
| ١٩٩٢-١٩٩٣ | ٨٣٥ | ٥٨٠ | ٦،٥٨٨ | ٨،٠٠٣ | ٤١،٥٨٧ | ٨٩،٦٨٤ | ١٣١،٢٧١ | ١،٥٨٠،٤١١ | ١،٢٧٧،٠٥٦ | ٢،٨٥٧،٤٦٧ |
| ١٩٩٣-١٩٩٤ | ٩٣٣ | ٧٠٦ | ٦،٣٤٩ | ٧،٩٨٨ | ٤١،٤٩٤ | ٩١،٧٠٢ | ١٣٣،١٩٦ | ١،٦٠٦،٣٣٣ | ١،٢٩٥،٩٠٦ | ٢،٩٠٢،٢٣٩ |
| ١٩٩٤-١٩٩٥ | ٩١٢ | ٦٩٣ | ٦،٤٥٣ | ٨،٠٥٨ | ٤٢،٥١٠ | ٩٧،٤٣٧ | ١٣٩،٩٤٧ | ١،٦١٤،٥٦٠ | ١،٢٩٨،٩٧٣ | ٢،٩١٣،٥٣٣ |
| ١٩٩٥-١٩٩٦ | ٩٩٣ | ٨٠٣ | ٦،٣٤٩ | ٨،١٤٥ | ٤٢،١٨٥ | ١٠٣،٢٧٠ | ١٤٥،٤٥٥ | ١،٦٠٢،٠٧١ | ١،٣٠١،٨٥٢ | ٢،٩٠٣،٩٢٣ |
| ١٩٩٦-١٩٩٧ | ١،١٤٢ | ٨٩٦ | ٦،٢٥٨ | ٨،٢٩٦ | ٤٠،٩٤٢ | ١٠٠،١٨٥ | ١٤١،١٢٧ | ١،٦٢٨،٨٨٨ | ١،٣١٨،٣٢٩ | ٢،٩٤٧،٢١٧ |
| ١٩٩٧-١٩٩٨ | ١،٢٣٤ | ١،٠٠٧ | ٦،٠٩٢ | ٨،٣٣٣ | ٤١،٢٣٠ | ١٠٠،٧٠٥ | ١٤١،٩٣٥ | ١،٦٧٧،٩٦٥ | ١،٣٥١٤٢١ | ٣،٠٢٩،٣٨٦ |
| ١٩٩٨-١٩٩٩ | ١،٢١٠ | ٩٧٦ | ٦،١٦٨ | ٨،٣٥٤ | ٣٩،٦١٧ | ١٠١،٩٦٢ | ١٤١،٥٧٩ | ١،٧٣٥،٤٧٦ | ١،٣٩٢،٨٩٢ | ٣،١٢٨،٣٦٨ |
| ١٩٩٩-٢٠٠٠ | ١،٢٢٦ | ٩٩٠ | ٦،٢٨٩ | ٨،٥٠٥ | ٤٢،٢٤٩ | ١١٢،٣٩٣ | ١٥٤،٦٤٢ | ١،٧٩١،١٠٧ | ١،٤٣٣،٤٩٥ | ٣،٢٢٤،٦٠٢ |
| ٢٠٠٠-٢٠٠١ | ١،٣١٠ | ١،٠٧١ | ٦،٣٦٨ | ٨،٧٤٩ | ٤٢،٨٢٥ | ١١٥،٣٤٣ | ١٥٨،١٦٨ | ١،٨٨٨،٥٣٥ | ١،٤٩٦،٦٠٣ | ٣،٣٨٥،١٣٨ |
| ٢٠٠١-٢٠٠٢ | ١،٧٢٩ | ١،٤٦٢ | ٥،٩٢٤ | ٩،١١٥ | ٤٢،٩٠٥ | ١٢٢،٣٣٣ | ١٦٥،٧٣٨ | ١،٩٦٢،٣٦٩ | ١،٥٤٥،٦٠٦ | ٣،٥٠٧،٩٧٥ |

جدول إحصاءات المدارس العراقية -المركز المرحلة الثانوية: عدد المدارس وأعضاء المؤسسة التعليمية والطلاب المسجلين (NICEF MENA Regional Office, 2014, p. 97).

جدول رقم(٢)

وبحسب التقرير الوطني العراقي للتنمية البشرية فإن كافة المؤشرات تشير إلى أن النظام التعليمي في العراق لم يعد قادراً على تحقيق أهدافه الرئيسية: تمكين الأفراد وتزويدهم بالقدرات التي تدوم مدى الحياة وتوسيع نطاق وصولهم

| **العام الدراسي** | **عدد المدارس** | | | | **عدد أعضاء هيئة التدريس** | | **عدد الطلاب المسجلين** | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الأولاد | البنات | مختلط | المجموع | الأولاد | البنات | المجموع | الأولاد | البنات | المجموع |
| **١٩٩٠-١٩٨٩** | 1,013 | ٤٧٢ | 493 | 2,345 | 17,409 | 24,499 | 41,908 | 543,370 | 350,948 | 894,318 |
| **١٩٩١-١٩٩٠** | 1,046 | ٥٣٦ | 507 | 2,427 | 16.014 | 24,913 | 40,927 | 563,613 | 363,457 | 927,070 |
| **٩٩٢-١٩٩١** | 1,076 | ٥٥٢ | 505 | 2,472 | 17,392 | 25,262 | 42,654 | 591,276 | 376,596 | 967,872 |
| **١٩٩٣-١٩٩٢** | 1,125 | ٥٨٠ | 507 | 2,540 | 21,945 | 26,551 | 48,496 | 606,095 | 386,522 | 992,617 |
| **١٩٩٤-١٩٩٣** | 1,190 | ٧٠٦ | 506 | 2,626 | 22,388 | 27,395 | 49,783 | 603,905 | 390,479 | 994,384 |
| **١٩٩٥-١٩٩٤** | 1,213 | ٦٩٣ | 508 | 2,658 | 23,626 | 28,802 | 52,428 | 625,692 | 383,413 | 1,009,105 |
| **١٩٩٦-١٩٩٥** | 1,218 | ٨٠٣ | 511 | 2,675 | 22,916 | 29,477 | 52,393 | 631,457 | 406,025 | 1,037,482 |
| **١٩٩٧-١٩٩٦** | 1,246 | ٨٩٦ | 494 | 2,694 | 23,058 | 31,306 | 54,364 | 645,743 | 411,186 | 1,056,929 |
| **١٩٩٨-١٩٩٧** | 1,342 | ١،٠٠٧ | 484 | 2,822 | 22,849 | 31,997 | 54,846 | 619,342 | 401,399 | 1,020,741 |
| **١٩٩٩-١٩٩٨** | 1,351 | ٩٧٦ | 518 | 2,876 | 22,912 | 32,149 | 55,061 | 631,842 | 406,461 | 1,038,303 |
| **٢٠٠٠-١٩٩٩** | 1,401 | ٩٩٠ | 526 | 2,941 | 23,739 | 36,486 | 60,225 | 647,192 | 404,713 | 1,051,905 |
| **٢٠٠١-٢٠٠٠** | 1,447 | ١،٠٧١ | 539 | 3,051 | 24,293 | 38,517 | 62,810 | 651,053 | 412,789 | 1,063,842 |
| **٢٠٠٢-٢٠٠١** | 1,514 | ١،٤٦٢ | 517 | 3,128 | 25,245 | 40,436 | 65,681 | 689,447 | 442,659 | 1,132,106 |

إلى المعرفة .ومن ثم، فإن الضرر يؤثر على الأسس ذاتها للنظام التعليمي (Issa & Jamil, 2010, p. 362).

شهد العراق ظاهرة هجرة الكفاءات العلمية وبمستويات عالية قدر بأكثر من (٢٣،٠٠٠) باحث وعالم وأستاذ جامعي وطبيب أخصائي ومهندس غادروا العراق ينضم إلى أكثر من (٢،٥) مليون آخرين يعيشون في المنافي التطوعية نسبة كبيرة منه منهم من حملة الشهادات العليا ممثلة من انعدام الحوافز الداخلية وسيادة السياسة السلطوية وانعدام الحريات الفكرية والأكاديمية وسوت معايير الولاء دافع كبير أو دفع كبيرة له جرة العقول العراقية (خالد، ٢٠٢٣، صفحة ١٥٨).

خلاصة القول لقد أدى فرض العقوبات بعد عام ١٩٩٠ إلى تفاقم الوضع الهش بالفعل وعقدت عملية تنفيذ الخطط التنموية للتعليم, فضلا عن نقص الموظفين المؤهلين, ونقص الأموال والمعدات والعزلة السياسية والفكرية للبلاد لقد أدى ذلك إلى تفاقم وتدهور النظام التعليمي في العراق, ولم تتمكن الأمم المتحدة من دعم عملية إعادة الإعمار والتنمية في الوسط و الجنوب، وذلك بسبب عدم تواجد موظفيها كمراقبين

**الخاتمة**

لم تكن العقوبات التي فرضت على العراق معنية بالحكومة فقط, وانما اثرت وبشكل كبير على الشعب العراقي, وادت الى تدهور الواقع الاقتصادي والاجتماعي, وكان لقطاع التعليم نصيبا كبيرا في ذلك .

كان التعليم خلال عقد الثمانينات الأفضل بالمقارنة مع العديد من الدول في المنطقة, رغم انه العراق كان في حالة حرب مع ايران استمرت ثمان سنوات؛ الا ان العراق كان قادرا على المحافظة على مستوى التعليم في تلك المدة.

تعرض قطاع التعليم خلال مرحلة الحصار الاقتصادي على العراق الى تراجع في كبير؛ اذ لم تكن الدولة قادرة على توفير ابسط المستلزمات التعليمية, وكان الانفاق على التعليم في ادنى مستوياته؛ وذلك في ظل الازمة الاقتصادية الخانقة التي مرت بها البلاد, وعلى جميع الاصعد.

خلال تلك المدة ازدادت حالات تسرب الطلبة من المدرسة؛ بسبب سوء المعيشة, التي كانت من مخلفات الحصار الاقتصادي, فضلا عن ذلك كان لتدهور العملة العراقية اثر في رواتب المعلمين, والتي لم تكن تكفي لسد اجرة النقل لهم, وذلك كان سببا في عمل المعلمين في مهن أخرى؛ وعليه اثر ذلك في جودة التعليم.

كثرت خلال مرحلة الحصار ظاهرة هجرة الكفاءات وبذلك ترك العديد من التربويين الوظيفة اما للهجرة او للعمل في مجال اخر يوفر لهم دخلا كافيا ؛ مما سبب نقص كبير في اعداد المعلمين دفعت الحكومة الى توظيف اخرين كانوا اقل كفاءة, وبدره كان له الأثر الكبير في جودة التعليم.

على الرغم من إقرار برنامج النفط مقابل والغذاء وذلك بعد سبع سنوات من الحصار, وهي مدة كفيلة بان تجعل جميع قطاعات البلد تتدهور وكان التعليم في مقدمتها؛ ورغم العمل بذلك البرنامج الا انه لم يكن كافيا في توفير جميع مستلزمات التعليم؛ الا انه كان له دورا في حدوث انفراجا بسيطا في واقع التعليم في تلك المرحلة.

**١. مراجع**


2. ( 1990, Dec 9). *The plain Dealer*.
3. (1999, Jan 6). *Lancaster New Era*.
4. (2000, Apr 7). *The Winona Daily News*.
5. (2000, Feb 17). *The Times*.
6. (2000, Apr 4). *The Guardian*.
7. (2000, Sep 5). *The Tribune*.
8. (2000, Sept 7). *The Gazett*.
9. (2000, Jun U.S.A). *Detroit Free Press*.
10. (2001, Jan 17). *Lowa City Press -Citizen*.
11. (2001, Sep 9). *Wisconsin State Journal*.
12. (2001, Sep 9). *The Naples Daily News*.

13. (2001, Sep ). *The Naples Daily News*.

14. (2001, Sep 9). *The Spokesman-Review*.

15. (2002, Oct 20). *Ventura County*.

16. Alwan, A. A. (2004). *Education in Iraq Current Situation and New Perspectives.* Iraq: Ministry of Education.

17. Andrew J. Farjo, B. (2011). economic sanctions and primary school enrollment in Iraq. Washington: Master Program University of Georgetown.

18. Ilham Makki. (2023). *Higher Education in Iraq After 2003: Ongoing Challenges.* LSE Middle East Centre Paper Series.

19. Issa, J. H., & Jamil, H. (2010). Overview of the Education System in Contemporary Iraq. (3).

20. NICEF MENA Regional Office. (2014). *IRAQ COUNTRY REPORT ON OUT OF SCHOOL CHILDREN.* NICEF MENA Regional Office.

21. UNESCO . (2003). *ANALYSE DE LA SITUATION DE L'EDUCATION EN IRAK 2003.* Paris.

22. UNESCO. (2003). *ANALYSE DE LA SITUATION DE L'EDUCATION EN IRAK 2003.* Paris: UNESCO.

23. UNESCO Fact Sheet. (2003). *UNESCO and education in Iraq.* UNESCO. Retrieved from https://reliefweb.int/report/iraq/fact-sheet-unesco-and-education-iraq

24. UNICEF Mena Regional Office. (2014). *Iraq country report on out of school children.* UNICEF Mena Regional Office.

٢٥. افراح حسين جواد، و عبد العباس فضيع المنكوشي. (٢٠٢٢). أسباب الحصار الاقتصادي على العراق, العراق. *مجلة الباحث*.

٢٦. الأمم المتحدة, مجلس الامن. (كانون الثاني ٢٠٠١). *سالتان متطابقتان مؤرختان ٢٢كانون الثاني ٢٠٠١ موجهتان الى الأمين العم ورئيس مجلس الامن من القائم بالاعمال المؤقت للبعثة الدائمة للعراق لدى الأمم المتحدة*.

٢٧. بندر دعاء خالد. (٢٠٢٣). الحصار الاقتصادي واثاره السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العراق ١٩٩٠-٢٠٠٣. العراق: كلية التربية للعلوم الإنسانية, جامعة البصرة.

٢٨. مصطفى احمد حامد رضوان. (٢٠١٨). الاثار الاقتصادية والاجتماعية للعقوبات الاقتصادية. *مجلة البحوث القانونية والاجتماعية*.

# کاریگەری ئابڵۆقەی ئابووری لەسەر پەروەردە لەعیراق لەماوەی (١٩٩٠-٢٠٠٣)

پرۆفیسۆر دکتۆر ئیناس حمزە مەهدی جەلاوی - کۆلێژی پەروەردەی بنەڕەتی - زانکۆی بابل

دکتۆر سەحەر عەبدولسەلام مەهدی - کۆلێژی پەروەردەی بنەڕەتی - زانکۆی بابل

**پوختە**

توێژینەوەکە باس لە کاریگەری سزاکانی ئابووری لەسەر پەروەردە لە عێراق دەکات لە ماوەی ١٩٩٠-٢٠٠٣. ئاماژە بە هۆکار و پاڵنەرە سەرەکییەکانی سەپاندنی گەمارۆی ئابووری بەسەر عێراقدا و کاریگەری ئەو سزایانە لەسەر سیستەمی پەروەردە دەکات و تیشک دەخاتە سەر ڕادەی دابەزین و خراپبوونی لە ئەنجامی ئەو سزایانە. توێژینەوەکە لە سێ تەوەری سەرەکی پێکهاتووە: تەوەری یەکەم پێشەکییەکە بۆ هۆکار و پاڵنەرەکانی گەمارۆی ئابووری سەر عێراق، تەوەری دووەم و سێیەم باس لە هەلومەرجی خوێندن لە عێراق دەکات لە ماوەی ساڵانی گەمارۆی ئابووریدا. توێژینەوەکە پشتی بە سەرچاوەی جۆراوجۆر بەستووە، بیانی و عەرەبی، هەروەها ڕۆژنامەی بیانی، کە توێژینەوەکەی دەوڵەمەند کردووە بە زانیاری بەسوود.

وشە گرنگەکان: پەروەردە، گەمارۆدانی ئابووری، خوێندنی سەرەتایی و ناوەندی.

## The impact of the economic blockade on education in Iraq during the period (1990-2003)

Prof. Dr. Inas Hamza Mahdi Al-Jailawi - College of Basic Education - University of Babylon

Dr. Sahar Abdul Salam Mahdi - College of Basic Education - University of Babylon

**Abstract**

The research deals with the impact of the economic blockade on education in Iraq during the period 1990-2003, The research pointed out the most important reasons and motives for imposing economic sanctions on Iraq, and the impact of that on the education system, and the extent of its decline and deterioration as a result of those sanctions. The research included three research axes. The first axis was an introduction to the reasons and motives for the economic blockade on Iraq, while the second and third axes dealt with the conditions of education in Iraq during the years of the economic blockade. The research relied on many diverse sources, including foreign and Arab sources, in addition to foreign newspapers, which enriched the research with useful information.

Keywords: Education, economic blockade, primary and secondary education.